

# التمكين النسوي بين النسبية الثقافية وحقوق الإنسان

د/ حكيمة مناع/ أستاذ محاضراً

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية/ قسنطينة

الملتقى الدولي: التمكين النسوي في المنظور الدولي بين إشكالات عالمية

النصوص وخصوصية المجتمعات العربية

بين الرهانات والمعوقات والآفاق

تاريخ الانعقاد: 20 ديسمبر 2022

الجهة المنظمة: جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 كلية الحقوق مخبر الدراسات

القانونية والتطبيقية

فرقة بحث آثار اتفاقية سيداو على قانون العقوبات وقانون الأسرة

## التمكين النسوي بين النسبية الثقافية وحقوق الإنسان

### Feminist empowerment between cultural relativism and human rights

د/ حكيمة منّاع/جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية / الجزائر

Dr/ Hakima Menaâ/ Emir Abdelkader University of Islamic Sciences/Algeria

hakima.menaâ@univ-emir.dz

#### الملخص

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع التمكين النسوي وتداعيات محاولة فرضه والالتزام بمقتضياته على المجتمعات العربية والإسلامية؛ فبالرجوع إلى ماهية التمكين النسوي نقف على الإشكالات التي يطرحها هذا المصطلح بداية من الغموض الذي يكتنفه، الأمر الذي صعّب من وضع تعريف محدد له، مروراً بمضمون هذا التمكين الذي وإن كان في بعض صورته قد ساهم في تحسين وضع المرأة في المجتمعات من خلال منحها الحق في المشاركة لتنمية مجتمعها بما تمتلكه من خبرات وقدرات، إلا أن محاولة تطبيق بعض مخرجاته بل وفرضها على الدول العربية والإسلامية من خلال إلزامها بتعديل تشريعاتها الوطنية بما يتوافق مع هذه الرؤية شكّل انتهاكاً للخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات لما تحمله تلك المخرجات من تعارض صريح لجملة المعتقدات التي تؤمن بها تلك الدول، خاصة إذا علمنا أن مصدر تلك اللوائح والالتزامات هي أفكار الحركات النسوية الراديكالية التي تسعى جاهدة إلى تكريس أفكارها المتطرفة والمعادية بشكل سافر لوجود الرجل في حياة المرأة، على شاكلة تكريس المساواة المطلقة بين الجنسين، وعتد التزام المرأة بالمعتقدات الدينية عنفاً غير مشروع، والدعوة الصريحة إلى تحقيق العدالة الجندرية بين الجنسين باعتماد ما يسمى النوع الاجتماعي، وغير ذلك من الأفكار الشاذة التي ستكون سبباً في نسف البناء الاجتماعي للأمم.

الكلمات المفتاحية: التمكين النسوي- النسبية الثقافية- الجندر- المساواة- الحركات النسوية

#### Abstract

This research paper addresses the issue of female empowerment and the repercussions of trying to impose it and adhere to its requirements on Arab and Islamic societies. With reference to the nature of feminist empowerment, we stand on the problems raised by this term, beginning with the ambiguity surrounding it, which made it difficult to develop a specific definition for it.

Passing through the content of this empowerment, which, although in some of its forms, has contributed to improving the status of women in societies by giving them the right to participate in the development of their society, with the experiences and capabilities they possess.

However, the attempt to apply some of its outputs and even impose them on the Arab and Islamic countries by obligating them to amend their national legislation in line with this vision constituted a violation of the cultural specificity of these societies because those outputs carry an explicit contradiction to the set of beliefs that those countries believe in. Especially if we know that the source of these regulations and commitments are the ideas of radical feminist movements that strive to devote their extremist and blatantly hostile ideas to the presence of men in women's lives. Such as the consecration of absolute equality between the sexes, the promise of women's adherence to religious beliefs unlawful violence, and the explicit call for achieving gender justice between the sexes by adopting the so-called gender and other abnormal ideas that will be the cause of undermining the social structure of nations.

**Key words** Feminist empowerment- culturalrelativism- gender- equality- Feminist movements.

تشكل المفاهيم المكون الأساسي في بناء أي قضية نظرية؛ فهي ليست مجرد ألفاظ، بل هي مشروعات كبرى للمعاني والدلالات، سواء في جذورها اللغوية أو الاصطلاحية أو الشرعية.

ولما كانت الحرب المفاهيمية الحالية أخطر الحروب وأشرسها، كان لزاما الاستعانة بعملية التمشيط المفاهيمي<sup>(1)</sup> للمفاهيم الوافدة، والتي حتما ستتعارض كلا أو جزءا مع قيمنا وعاداتنا وموروثنا الثقافي.

فإذا ما تناولنا مصطلح تمكين المرأة، وهو أحد المفاهيم الشائعة في حقل دراسات المرأة، والذي يشكل أحد أركان المنظومة التنموية الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة، وجدنا أن هذا المصطلح يكتنفه الغموض لافتقاره- بداية- إلى تعريف واضح ومحدد حتى في أدبيات المنظمة الأممية التي صكت وروجت لهذا المصطلح، ووصولاً إلى التفسيرات المتباعدة التي اجتهد المهتمون بهذا المجال بشرحها ومحاولة إيجاد بناء متناسق لها يتلاءم مع الاتجاهات السائدة أو المسيطرة في هذا المجال.

ولما كان تطعيم النظم الاجتماعية والثقافية بحرفية المصطلحات المستوردة من نظم أخرى أمراً غير ممكن ولا مستصاغ، جاءت إشكالية هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى تمت مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمعات أثناء تقرير مصطلح تمكين المرأة ومحاولة فرضه على تلك المجتمعات؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيس جملة من التساؤلات:

ما المقصود بعبارة تمكين المرأة؟ وماهي أبعاده ومجالاته؟

ما علاقة هذا التمكين بحقوق الإنسان؟

ما علاقة مصطلح التمكين بمصطلح الجندر أو النوع الاجتماعي؟

ما هو الدور الذي لعبته الحركات النسوية الراديكالية في تكريس وتفعيل مصطلح التمكين؟

ماهي معترضات الدول الراضية لمضمون هذا المصطلح؟

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف:

1- التعرف على حقيقة مصطلح التمكين النسوي من وجهة نظر واضعيه من حيث التعريف والمرتكزات.

(1)-تقديم الأستاذ الدكتور السيد عمر أستاذ العلوم السياسية جامعة حلوان مصر، لكتاب مفهوم التمكين النسوي من المنظورين الغربي والإسلامي لسيدة محمود محمد، ط، ه/م، رسالة ماجستير منشورة، ص6.

- 2- الوقوف على صلة هذا المصطلح بحقوق المرأة.
- 3- معرفة الدور الذي لعبته الحركات النسوية الراديكالية في ترسيخ هذا المصطلح.
- 4- كشف العلاقة المريبة التي تجمع مصطلح التمكين بما يسمى الجندر أو النوع الاجتماعي.
- 5- التعرف على تداعيات تبني هذا المصطلح في التشريعات العربية والإسلامية.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول ضبط مفهوم المصطلحات الواردة في العنوان، في حين يتناول المحور الثاني مضمون التمكين النسوي من وجهة النظر الغربية، ويتناول المحور الثالث تداعيات اعتماد مصطلح التمكين النسوي من وجهة النظر العربية على المجتمعات العربية الإسلامية.

### المحور الأول: ضبط مصطلحات العنوان

نتناول في هذا المحور المصطلحات المكونة لعنوان المداخلة وذلك بغرض التعرف عليها وإزالة اللبس الذي يعترضها.

#### أولاً: التمكين النسوي:

بداية، لنا أن نقرر أنه وتحسباً لرفض الترجمة العربية لمصطلح Empowerment الوارد في العديد من النصوص والوثائق الدولية خاصة في صورته المركبة Women Empowerment فقد تمت ترجمة هذا المصطلح إلى مصطلح تمكين المرأة، رغم أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الإنجليزية هو كلمة Enabling وليس Empowering، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowerment فهي استقواء المرأة. فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء<sup>(1)</sup>.

بالرجوع إلى كلمة تمكين، نجد أنها كلمة قرآنية بامتياز، إذ وردت في القرآن الكريم بتصريفات متعددة ثماني عشرة مرة، وجوهر مفهوم التمكين الوارد بمادة (مَكَّنَ) في القرآن هو: إقرار الشيء وثبितه وحفظه في مكان، ثم استعير للدلالة على التملك والقدرة والسيطرة والتحكم<sup>(2)</sup>.

فإذا ما وقفنا على مفهوم مصطلح التمكين وجدنا أنه يفتقر إلى وجود تعريف واضح ومحدد حتى في أدبيات الأمم المتحدة ذاتها باعتبارها الجهة التي صكت المفهوم وروجت له، وهو ما يخلق حالة من

(1) -كاميليا حلبي، مفهوم مصطلح التمكين في منشئه، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت، 15-18 سبتمبر 2012.

(2) -سيدة محمود محمد، مفهوم التمكين النسوي من المنظورين الغربي والإسلامي، رسالة ماجستير منشورة، ط1، 1442هـ/2021م، ص 244-237.

الشك فيما يراد للمفهوم تحديده على وجه الدقة<sup>(1)</sup>؛ ففي الوقت الذي يعرف فيه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)<sup>(2)</sup> التمكين بأنه العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم، نجد أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)<sup>(3)</sup> قد ذهبت في تعريف التمكين إلى القول بأنه: العملية التي تصبح المرأة من خلالها، فرديا وجماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل<sup>(4)</sup>.

وغير بعيد عن هذا التعريف، نجد البنك الدولي قد عرّف التمكين على أنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات<sup>(5)</sup>، في حين عرف تمكين المرأة بأنه تعزيز سلطة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال خلق فرص أكثر للمرأة لامتلاك المزيد من الأصول والقدرات، ما يمكنها من عمل الاختيارات لنقلها إلى إجراءات<sup>(6)</sup>.

بمقارنة هذه التعاريف، نجد أن تعريف اليونيفيم يتسع ليشمل كل الفئات المضطهدة أو المقهورة بما فيها النساء، في حين أن تعريف (الإسكوا) قد قصر الحديث على المرأة دون سواها من الفئات المضطهدة الأخرى، وهو الأمر الذي يثير إشكاليتين: الأولى أنه يعيد إنتاج دورة التمييز في المجتمع لصالح المرأة وهو ما اصطلح على تسميته بالتمييز الإيجابي، والثانية اقتصار التعريف على علاقات القوة المادية (السلطة) وتركيزه على الصراع باعتباره السبيل الوحيد للحصول على الحقوق، الأمر الذي يجعل المرأة أن تكون في مواجهة مفتوحة مع الرجل في سبيل الحصول على حقوقها<sup>(7)</sup>.

من هنا يتأكد أن اختيار مصطلح Women Empowerment لم يكن عبثا، وأن المقصود حقا هو الدعوة إلى استقواء المرأة على الرجل حقيقة، وأن كلمة التمكين التي سوتت في المؤتمرات والوثائق

---

(1) -فاطمة حافظ، تمكين المرأة الخليجية جدل الداخل والخارج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008، ص10.

(2) -صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) هو أحد الوكالات والمكاتب الدولية التي تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تضم إلى جانب اليونيفيم، شعبة النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

(3) -الإسكوا (ESCWA) هو الاسم المختصر لـ "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"، تأسست هذه المنظمة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1973.

(4) -فاطمة حافظ، المرجع السابق، ص10.

(5) -مصباح الشيباني، المشاركة السياسية للمرأة العربية وآلتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثلا، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص153.

(6) -حنان عطا شملاوي ونهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد46، العدد1، ملحق1، 2019، ص51-52.

(7) -فاطمة حافظ، المرجع السابق، ص10.

الدولية هي مغالطة مدبرة أريد منها التخفيف من وطأة كلمة استقواء على المجتمعات العربية والإسلامية خاصة.

بناء على ما تقدم، ننتهي إلى تعريف تمكين المرأة عبر الأدبيات الغربية بأنه إعطاء المرأة حق السيطرة والتحكم في حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجنسية، وحققها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب والوقاية من الأمراض الجنسية، أو الممارسات الجنسية غير المأمونة، وإتاحة كافة الفرص لحصولها على المشورة والمعلومات والخدمات<sup>(1)</sup>.

وفي تعريف آخر: قدرة المرأة أو مجموعة من النساء على مقاومة التحكم المفروض على سلوكهن، وإنكار حقوقهن، والحصول على المصادر الاجتماعية والمادية التي تشتق منها القوة، إلا أن مصادر القوة تعوقها عناصر ثقافية جامدة<sup>(2)</sup>.

في حين تنتهي أغلب التعريفات العربية للتمكين النسوي بأنه العملية التي تقوم بموجها السلطة بتمكين النساء ومنحهن القوة لفرض إرادتهن، عبر توعية المجتمع بضرورة إشراكهن في صنع القرار من جهة، واتخاذ إجراءات بتوسيع صلاحيتهن في كافة المجالات من جهة أخرى<sup>(3)</sup>.

أما تمكين المرأة في القرآن الكريم فهو أحد مظاهر الفعل الإلهي المطلق بتيسير سبل الحياة الآمنة للمرأة، كشقيقة للرجل في مهمة الاستخلاف بما هيأ الله لها أسبابها في نفسها وفي الحياة، على سبيل التكامل بين دوريهما في كافة مجالات الحياة<sup>(4)</sup>.

## ثانيا: النسبية الثقافية:

تختلف منظومة الحقوق والحريات بصورة كبيرة من ثقافة وفكر عن الآخر، وتقوم ثقافة وفكر كل مجتمع إنساني على مرتكزين أساسيين، هما:

1- التاريخ: لأن كل ثقافة وفكر هو نتيجة للتاريخ الذي يربط الحاضر بالماضي ويؤهل للمستقبل.

2- الأمة: لأن الأمم الإنسانية في العصر المعاصر هي مجموعات ثقافية وفكرية محددة، إذ تتميز كل أمة بفرادة تطورها التاريخي في المجالات الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية.

(1) - وسيلة فنوفي، حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2016/2017م، ص116.

(2) - نمر ذكي شلبي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد53، المجلد1، يناير2021م، ص390.

(3) - سيدة محمود محمد، مفهوم التمكين النسوي من المنظورين الغربي والإسلامي، مرجع سابق، ص 140.

(4) - المرجع نفسه، ص 254.

لذا فإن الخصوصية التي تتميز بها كل ثقافة وفكر إنساني، والمتجسدة في الاختلافات الثقافية والفكرية متأتية من عوامل اجتماعية وتاريخية وجغرافية واقتصادية ودينية، الأمر الذي يجعل الثقافات والأفكار الإنسانية تتباين فيما بينها وتتباين، على الرغم من كونها تتشابه من نواح أخرى<sup>(1)</sup>. فالخصوصية مدخل فكري للنسبية الثقافية ومرتكز لها في عملها.

تعرف النسبية الثقافية بأنها الإقرار بأن فهم الثقافات أو الظواهر الثقافية وتفسيرها وتقييمها على وجه سليم لا يمكن أن يتم إلا إذا تناولناها في علاقته بالبيئة التي توجد فيها، فلا يمكن تقييم ثقافة ما تقييماً موضوعياً في ضوء معايير أو تقاليد أخرى مغايرة لها<sup>(2)</sup>. ولما كانت المجتمعات لا تزال مختلفة في ثقافتها وأفكارها، وهي تعدد بها وتعدده جزءاً من شخصيتها وخصوصيتها، فلا سبيل لإحداها ادعاء العالمية لثقافتها وفكرها<sup>(3)</sup>.

يقول الأستاذ نورثروب Northrop: لا يمكن وضع إعلان للحقوق يعكس فقط قيم وإيديولوجية إحدى الدول ومنتظر أن يقبل ويحترم من قبل جميع الدول، وإعلان عالمي للحقوق يجب أن يحترم قيم ومبادئ كل شعوب العالم، وهذا يستلزم أن يأخذ هذا الإعلان بعين الاعتبار القيم الثقافية المشتركة<sup>(4)</sup>.

وبناء على ما تقدم، فإن إقرار مصطلح تمكين المرأة (أو الترجمة العربية التي أريد لها أن تكون للمصطلح الإنجليزي) لا يمكن بحال من الأحوال للمجتمعات المختلفة أن تتبناه وتدرجه في تشريعاتها وتعمل على تكريسها على أرض الواقع، لأن أصل المصطلح قد ولد في بيئة تختلف عن غيرها، والمرأة المعنية بهذا التمكين ليست نفسها الموجودة في المجتمعات الأخرى خاصة العربية والإسلامية منها.

### التمكين النسوي وحقوق الإنسان:

تعرف حقوق الإنسان بأنها مجموع الميزات والمؤهلات والسلطات التي يمنحها القانون الدولي والداخلي لكل إنسان لحماية كرامته، وذلك باعتباره إنساناً بغض النظر عن كل محددات هويته كالجنسية،

---

(1) -خالد عبد الإله عبد الستار ومحمد حازم حامد، مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، المجلة السياسية الدولية، العدد50، كانون الثاني2022م، ص84-85.

(2) - خالد إسحاق ومحمد مالك، العوامل الثقافية المؤثرة على القائم بالاتصال في العلاقات العامة الدولية ( قراءة على ضوء نظرية النسبية الثقافية)، مجلة الباحث الإعلامي، العدد48، المجلد12، 2022، ص ص27-46

(3) -خالد عبد الإله عبد الستار ومحمد حازم حامد، المرجع السابق، ص86.

(4) - شناز بن قانة، الخصوصية الثقافية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد4، جوان2014، ص102.



الدين، اللغة أو الأصل العرقي، والتي تهدف إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية<sup>(1)</sup>.

وعرفت الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها تلك الحقوق التي تنس للطبيعة الإنسانية، بحيث لا يمكن للفرد أن يعيش دونها.<sup>(2)</sup>

تؤكد كل المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق المرأة على وجه الخصوص أن كل تلك الحقوق هي جزء أساسي من حقوق الإنسان، وتؤكد الأمم المتحدة عبر تلك الوثائق الرفض التام للفصل بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

في هذا السياق تؤكد أيضا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن حقوق المرأة، شأنها في ذلك شأن حقوق الإنسان، حقوق شاملة لا تقبل التجزئة ولا التصرف، ولما كانت حقوق الإنسان حقوق فردية موجهة لفرد منعزل، أحادي البعد، غير اجتماعي، ولا علاقة له بأسرة أو مجتمع أو دولة، أو مرجعية تاريخية أو أخلاقية<sup>(3)</sup> كان الأمر نفسه بالنسبة لحقوق المرأة؛ إذ المتمعن لاتفاقيات حقوق المرأة يجد الحرص الشديد على ضرورة تمتع المرأة بتلك الحقوق في حين لم يتم التطرق مطلقا الواجبات التي تقع على هذه المرأة!!!

جاء على لسان هيلاري كلينتون في مؤتمر بكين خاتبة المؤتمر: «لقد أن الأوان كي نقول هنا في بكين، ولكي يسمع العالم كله، أنه لم يعد من المقبول مناقشة حقوق النساء بعيدا عن حقوق الإنسان»<sup>(4)</sup>.

ومعنى أن تكون حقوق المرأة بالتمهيد لتدخلات خطيرة وواسعة وإعطاء الحق للدول الكبرى تحت ذريعة حقوق الإنسان أن تلعب بسيادة دولنا ومجتمعاتنا وكذلك المنظمات الدولية، لأن هذا التكييف القانوني يقتضي تلك النتائج<sup>(5)</sup>.

تبعات هذا الأمر باتت ظاهرة للعيان من خلال إعادة صياغة الكثير من التشريعات وفق المنظور الغربي لحقوق الإنسان، وهذا ما سنتطرق إليه في المحور الثالث من هذه الورقة البحثية.

(1) – عبد الحق مرسللي، الاعتراف بالخصوصيات الثقافية ودورها في تفعيل عالمية حقوق الإنسان، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 02، صيف 2019، ص 158.

(2) – وسيلة قنوفي. حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، مرجع سابق، ص 82.

(3) – اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" رؤية نقدية من منظور شرعي، مصر، ط4، 1431هـ/2010م، ص 21.

(4) – مثنى أمين الكردستاني، حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر دراسة نقدية إسلامية، القاهرة، دار القلم، ط1، 1425هـ/2004م، ص 288.

(5) – المرجع نفسه.

## المحور الثاني: مضمون التمكين في الفكر الغربي

يتناول هذا المحور أشكال التمكين النسوي إضافة محتوى هذا التمكين.

أولاً: أشكال التمكين النسوي: دأب المهتمون بموضوع تمكين المرأة إلى تقسيم مجالات التمكين إلى:

1- التمكين السياسي: ويقصد به امتلاك الفرد للقوة والإمكانات اللازمة، التي تعزز قدرته في المشاركة السياسية بجدية وفعالية، وإيصاله إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع، وتعزيز دوره في هذه المواقع ليمون قادراً على تغيير واقعهم وواقع الآخرين، أفراداً أو جماعات أو مجتمع بأكمله<sup>(1)</sup>.

وتعد المؤشرات التالية مقياساً للتمكين النسوي في المجال السياسي، وتشمل:

أ- مشاركة النساء في المواقع القيادية

ب- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة

ج - إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء

د- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات

هـ - اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن

2- التمكين الاقتصادي: ويشمل كل الممارسات والأنشطة والإجراءات التي تفيض إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وحفزها، وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا نشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع ومستفيدين منها<sup>(2)</sup>.

في حين يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية والدخل المكتسب والأجور<sup>(3)</sup>.

3- التمكين الاجتماعي: يعد التمكين الاجتماعي الأشد خطورة ضمن أنواع التمكين لأنه يصطدم مباشرة بمعتقدات وثقافات الشعوب، وباللبنة الأولى لبناء الاجتماع البشري، أي الأسرة، مما يجعله حاوياً للكثير من المفاهيم المفخخة. ويتم التمكين هنا من خلال تغيير التشريعات لإصلاح - ما يطلقون عليه- خلل ديناميات القوة داخل الأسرة، والمقصود طبعاً (القوامة)، وتغيير كافة أنظمة المجتمع كي

(1) - وسيلة قانوني، حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، مرجع سابق، ص 113.

(2) - المرجع نفسه، ص 114.

(3) - حنان عطا شملاوي ونهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، مرجع سابق، ص 35.

يتقبل الأدوار الجديدة والمعدلة للجنسين، وأن تتحكم المرأة في خصوبتها من خلال وسائل منع الحمل والإجهاض، ونشر ثقافة مساواة الجندر<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: محتوى التمكين النسوي:

بالرجوع إلى محتوى التمكين الذي تعمل اللجان الدولية النسوية على ترسيخه والعمل به، نجد أن أخطر أنواع التمكين الذي تسعى الحركة النسوية الراديكالية فرضه على المجتمعات هو التمكين الاجتماعي خاصة ما تعلق منه بالأحوال الشخصية من زواج وطلاق وولاية. ..كل ذلك في إطار بما يسمى بالعدالة الجندرية. (عدالة النوع الاجتماعي).

### 1: الحركة النسوية والنوع الاجتماعي:

ترى الحركة النسوية الراديكالية بأن المرأة قد ظلمت في كافة المجتمعات سواء المتطورة منها أو العالم الثالث، ويسري هذا الظلم في كل المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية، خاصة في مؤسسة الأسرة التي تعد أصغر العلاقات الشخصية. وتعتقد الحركة أن ظلم النساء لا يحدث إلا بسبب جنسهن ولمجرد كونهن نساء، وهو أكثر أشكال الظلم وأكثرها فظاعة. وترجع الحركة وضع المرأة السيء إلى النظام السلطوي والشمولي العالمي المعروف باسم النظام الأبوي الذي تقع النساء فيه تحت سلطة الرجال ابتداء من الأسرة ووصولاً إلى المجتمع. وبناء عليه فالعدو الأساسي للمرأة هو الرجل<sup>(2)</sup>.

ويكون الحل لحماية النساء من ظلم الرجال في محو الطبقة الجنسية وتطبيق وضع الثنائية الجنسية (الزمنردة)\* والمجتمع الثنائي الجنس الذي يتمتع أفرادها بخواص الذكورة والأنوثة المختلطة ببعضها البعض بحيث لا يمكن رؤية أي فصل في الأدوار أو تمييز سلوكي ناجم عن الجنس<sup>(3)</sup>.

يعد كتاب سيمون دي بوفوار ( Simon de BEAUVOIR ) الجنس الآخر ( Le deuxieme sexe ) منطلقاً لظهور مصطلح الجندر (Gender)، بالرغم من أنها لم تذكر أبد مصطلح جندر ولم تتعرض له، ولكن الدارسين استشفوه من خلال مقولتها الشهيرة: لا تولد المرأة امرأة وإنما تصير امرأة. واستنتجوا عندها أن المصطلح جندر يتعدى المصطلح جنس والذي يولد به الإنسان بيولوجياً وهو غير قابل

(1) – سيدة مجود محمد، مفهوم التمكين النسوي من المنظورين الغربي والإسلامي، مرجع سابق، ص188.

(2) – نرجس رودكر، فيمينيزم (الحركة النسوية) مفهومها، أصولها النظرية، وتياراتها الاجتماعية، تعريب هبة ضافر، بيروت، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2019، ص103-106.

(3) – المرجع نفسه، ص108-109.

\* كلمة فارسية معربة زمنردة بفتح الزاي والميم وبكسرهما وبكسر الميم مع فتح الزاي. وهي المرأة المشبهة بالرجال، وتطلق هذه الصفة إطلاقاً على أي فرد لم يكن بالإمكان تحديد جنسه بالنظر إلى مظهره.

للتغيير، فالجندر هو إرغام اجتماعي يتعرض لدراسة المتغيرات حول مكانة كل من المرأة والرجل في المجتمع<sup>(1)</sup>.

وفي تعريف مشابه تقول الباحثة أونطونيت فوكي Antoinette Fouqué: إن مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) يعني أن مميزات الرجل والمرأة هي مميزات تتصل بعلاقتهم الاجتماعية تحت تأثير عوامل اقتصادية وثقافية وأيديولوجية تحدد أدواره وأدوارها.

أما الباحثة البريطانية آن أوكلي Ann Oakley التي أدخلت المصطلح الجندر إلى علم الاجتماع فهي توضح ما يلي: كلمة الجنس تشير إلى التمييز البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير النوع إلى التقسيمات الموازية غير المتكافئة اجتماعيا بين الذكور والأنثى.

كما أن كتاب الجنس الآخر لدي بوفوار يعد الحافز الأساس لإنشاء الحركات النسوية في العالم الغربي، فاستخدمت الحركات النسوية مصطلح جندر في قاموسها في أمريكا الشمالية ثم في أوروبا الغربية عام 1988.

## 2- العدالة الجندرية (عدالة النوع الاجتماعي):

يتوقف تنفيذ وتكريس العدالة الجندرية وفقا لرؤية الحركات النسوية الراديكالية على تحقيق الأمور التالية، وهي أهم بنود اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو":

1- تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية، وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية، أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة. وكفالة أن تتضمن التربية الأسرية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم وتطورهم (المادة الخامسة من اتفاقية سيذاو).

2- التحكم التام للمرأة في جسدها؛ فقد نصت المادة السادسة من اتفاقية سيذاو على مكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة، مما يعني مكافحة استغلال دعارة المرأة والاتجار بها، وليس مكافحة الدعارة ذاتها، مما يعني أن عملها في الدعارة لحساب نفسها يدخل ضمن نطاق تحكمها في جسدها، بخلاف استغلال آخرين هذا العمل لحسابهم، فهذا مما طالبت الاتفاقية بمكافحته!!!!

(1) -رمضاني مريم، تجليات النظرية النسوية في ترجمة الأدب النسوي- فوضى الحواس لأحلام مستغاني دراسة تطبيقية-، رسالة ماجستير غير منشورة، وهران، جامعة السانبا، كلية الآداب واللغات والفنون، 2011-2012، ص33-34.

3-فتح الباب على مصرعيه للعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، وبالمقابل وضع قيود على نفس الممارسة في إطار علاقة الزواج، من ذلك تجريم معاشرة الزوج لزوجته دون رضاها الكامل(الاعتصاب الزوجي).

4-منع الزواج المبكر واعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان، وبالمقابل تشجيع العلاقات الجنسية للمراهقين من خلال الدعوة إلى إدماج معلومات تحديد النسل في المناهج التعليمية وتوفير خدماته للمراهقين والمراهقات.

5-إبطال الولاية الأبوية وعدها اضطهادا للمرأة.<sup>(1)</sup>

فإذا ما قارنا هذه الرؤية لقضية المساواة/ التمييز مع رؤية القرآن الكريم، وجدنا أن الرؤية القرآنية تقوم على شقين مترابطين:

أولهما المساواة الكاملة في الدور والطبيعة الإنسانية والتكليف الوجودي ( الأمانة والحساب والثواب والعقاب) أي التسوية في جوهر وغاية الوجود في المنظور الإسلامي

والثاني نظام من الاختلاف الجزئي والتوازن الإجمالي في الأدوار والحقوق الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

كما أن المنظومة الحقوقية في الإسلام تقوم على قاعدتين:

أولاً: كل حق يمنح لطرف يقابله التزام.

ثانياً: كل ميزة أو مكنة حقوقية ممنوحة لأحد الطرفين يقابلها ويوازنها ميزة أو مكنة للطرف الآخر بحيث تصبح المساواة هي المحصلة الإجمالية للمنظومة الحقوقية وليست قاعدة توزيع الالتزامات والحقوق الجزئية<sup>(3)</sup>.

**المحور الثالث تداعيات اعتماد مصطلح التمكين النسوي على المجتمعات العربية الإسلامية.**

حدد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العالم العربي (2002) أهم ثلاث تحديات للتنمية تواجه العالم العربي وهي: العجز في كل من: المعرفة، والحرية، وتمكين المرأة، وأن الطريق الأمثل أمام البلدان

(1) – ينظر: اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" رؤية نقدية من منظور شرعي، ص 37-40.

(2) – أماني صالح، قضية النوع في القرآن: منظومة الزوجية بين قطبي الجندر والقوامة، القاهرة، جمعية دراسات المرأة والحضارة، العدد3، شعبان1423هـ/2002م، ص33.

(3) –نورية علي حمد، دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ط1، 2008م، ص35.

العربية هو الحكم الرشيد وإصلاح مؤسسات الدولة وتعبئة الجماهير على مشاركة النساء في المؤسسات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية<sup>(1)</sup>.

وفي ذات السياق، شدد تقرير العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون<sup>(2)</sup> أن تحقق التنمية المستدامة مربوط بالتصدي للمساواة بين الجنسين في القانون والممارسة، الذي سيكون ممكنا من خلال تفعيل إصلاحات تشريعية وسياسية تقدمية إلى جانب التغييرات في القوانين والسياسات.

يأتي هذا التأكيد في أعقاب ما اشتمل عليه تقرير التنمية المستدامة لعام 2005 الصادر لعنوان « نحو نهوض المرأة في العالم العربي» والذي جاء فيه أن: « العديد من قوانين الدول العربية تميز ضد النساء، وتوجد ضمانات دستورية بحماية حقوق المرأة في الدول كافة، لكنها في أغلب الحالات تشتمل على ثغرات وتناقض مع تشريعات أخرى أوهي غير نافذة»<sup>(3)</sup>.

وبناء على نتائج الاستعراض الممنهج للقوانين المتصلة بعدالة النوع الاجتماعي وإنفاذها في 19 دولة عربية ( الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الصومال، فلسطين، السودان، سوريا، تونس، اليمن) تبين أن العديد من الأطر والمؤسسات القانونية لاتزال مستمرة في تعزيز دونية دور المرأة، والترويج والدعم للصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي المتحيزة ضد المرأة، وفي التمييز بناء على النوع الاجتماعي بدليل فجوة النوع الاجتماعي بين النساء والرجال في منطقة الدول العربية والتي بلغت 14.4 في المئة، والتي تعد من أكبر الفجوات النوع الاجتماعي بين مختلف مناطق العالم<sup>(4)</sup>.

وفي معرض تركيزها على معوقات تمكين المرأة في الدول العربية، ركز التقرير على الدور السلبي الذي تلعبه تشريعات قوانين الأسرة في تكريس دونية المرأة من خلال إعاقتها عن المشاركة في قوة العمل وفي حقها في التملك والموارد المالية، وفي تقييد فرص النساء الخاصة بالمشاركة على قدم المساواة بالرجال في الحياة السياسية وفي الاقتصاد الرسمي. دون إغفال التأثير (السلبي) لإدراج المبادئ الدينية في

(1)– نورية علي حمد، دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ط1، 2008م، ص34.

(2)–جون غودوين، تقرير العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في المنطقة العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

(3)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي، (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص17.

(4)–جون غودوين، المرجع السابق، ص17.

تشريعات قانون الأحوال الشخصية الأمر الذي خلق تضاربا وعدم اتساق بين هذه محتوى قوانين الأحوال الشخصية والضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين!!!!<sup>(1)</sup>.

من هنا عمل القائمون على تقليص أو بمعنى أصح إلغاء تلك المعوقات المزعومة من خلال التعديلات التي أدخلت على قوانين الأحوال الشخصية في بعض الدول الإسلامية لتتوافق مع اتفاقية سيداو على شاكلة:

- رفع الحد الأدنى لسن الزواج.
- تغيير أحكام الولاية على المرأة في الزواج.
- العمل تدريجيا على تقنين الاقتران غير الشرعي.
- إقرار حق المرأة في الخلع.
- العمل على تقنين الأشكال غير النمطية للأسرة.
- حظر تعدد الزوجات.

ولقد تمت الإشادة بالتقدم البارز الذي أحرزته كل من تونس والمغرب في مجال التخلص من التشريعات الدينية، وعدها مثالا يحتذى به من قبل باقي الدول!!!!

ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أهم الآثار التي حصدها المجتمعات التي طبقت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة بما فيها اتفاقية سيداو والداعية إلى تمكين المرأة لعل أبرزها:

1- تفاقم مشكلة العنوسة وعزوف الشباب عن الزواج في مقابل انتشار العلاقات والممارسات الجنسية غير الشرعية.

2- اختلال البناء الأسري نتيجة نزع القوامة من يد الزوج، وإضعاف سلطات الآباء على أبنائهم.

3- تنامي وانتشار الأشكال الشاذة للأسرة ومحاولة إضفاء الشرعية القانونية عليها.<sup>(2)</sup>

4- انتشار ظاهرة الإجهاض.

(1) –جون غودوين، تقرير العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، ص72-73.

(2) – خيرية مسعود الدباغ، الحق في حماية الأسرة في الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة (اتفاقية سيداو نموذجاً)، المؤتمر الدولي الثاني لحقوق الأسرة حق حماية الأسرة، تركيا، أبريل 2019، ص ص137-142.

## الخاتمة:

لنا في نهاية هذه الورقة البحثية أن نلخص النتائج الآتية:

- ✓ لا يزال مصطلح التمكين النسوي يكتنفه الغموض بدليل عدم وجود تعريف موحد له.
- ✓ للحركة النسوية الراديكالية دور بارز في تكريس هذا المصطلح في الاتفاقيات الدولية.
- ✓ الغرض الأساسي من وضع هذا التعريف هو ضرب المرأة المسلمة في هويتها وعقيدها.
- ✓ لم تراع الاتفاقيات الدولية الخصوصية الثقافية للمجتمعات المسلمة عند وضعها لهذا المصطلح ومحاولة فرضه على جميع الدول.

## التوصيات:

- 1- ضرورة تأسيس مراكز خاصة بالترجمة تكون مهمتها ترجمة الوثائق الدولية الصادرة باللغة الإنجليزية عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية قصد ضمان الترجمة الصحيحة للمصطلحات الواردة في تلك الوثائق باللغة العربية.
- 2- الدعوة إلى عقد مؤتمرات وندوات عامة لتعريف الرأي العام بخطورة مخرجات المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة من خلال كشف الأهداف وفضح المخططات الرامية إلى ضرب الاستقرار الاجتماعي للدول العربية والإسلامية.
- 3- السعي إلى إصلاح المنظومة القانونية بما يحفظ للمرأة مكانتها ويصون حقوقها ويحميها من كافة الممارسات اللإنسانية لقطع السبيل أمام الجهات الدولية الوصية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بدعوى حماية حقوق المرأة.
- 4- ضرورة الوقوف في وجه المد الخطير للحركات النسوية الراديكالية وأفكارها المتطرفة.
- 5- الحرص على العمل بمبدأ التحفظ على اعتبار أنه الوسيلة الوحيدة لوقف أعمال الاتفاقيات الدولية .



## قائمة المراجع:

- ✓ كاميليا حلمي، مفهوم مصطلح التمكين في منشئه، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت، 15-18 سبتمبر 2012.
- ✓ سيدة محمود محمد، مفهوم التمكين النسوي من المنظورين الغربي والإسلامي، رسالة ماجستير منشورة، ط1، 1442هـ/2021م.
- ✓ فاطمة حافظ، تمكين المرأة الخليجية جدل الداخل والخارج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008.
- ✓ مصباح الشيباني، المشاركة السياسية للمرأة العربية وآلتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالا، المجلة العربية للعلوم السياسية.
- ✓ حنان عطا شملاوي ونهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، 2019.
- ✓ وسيلة قنوفي، حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين سطيف 2، 2016/2017م.
- ✓ نمرذكي شلبي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة.
- ✓ رمضان مريم، تجليات النظرية النسوية في ترجمة الأدب النسوي- فوضى الحواس لأحلام مستغانمي دراسة تطبيقية-، رسالة ماجستير غير منشورة، وهران، جامعة السانبا، كلية الآداب واللغات والفنون، 2011-2012.
- ✓ خالد عبد الإله عبد الستار ومحمد حازم حامد، مرتكزات النسبية الثقافية في الفكر السياسي الغربي المعاصر، المجلة السياسية الدولية، العدد 50، كانون الثاني 2022م.
- ✓ خالد إسحاق ومحمد مالك، العوامل الثقافية المؤثرة على القائم بالاتصال في العلاقات العامة الدولية ( قراءة على ضوء نظرية النسبية الثقافية)، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 48، المجلد 12، 2022.
- ✓ شناز بن قانة، الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، جوان 2014.
- ✓ عبد الحق مرسلي، الاعتراف بالخصوصيات الثقافية ودورها في تفعيل عالمية حقوق الإنسان، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 02، صيف 2019.

- ✓ عواطف عبد الماجد إبراهيم، رؤية تأصيلية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الخرطوم، مركز دراسات المرأة.
- ✓ اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" رؤية نقدية من منظور شرعي، مصر، ط4، 1431هـ/2010م.
- ✓ مثنى أمين الكردستاني، حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر دراسة نقدية إسلامية، القاهرة، دار القلم، ط1، 1425هـ/2004م.
- ✓ أماني صالح، قضية النوع في القرآن: منظومة الزوجية بين قطبي الجندر والقوامة، القاهرة، جمعية دراسات المرأة والحضارة، العدد3، شعبان1423هـ/2002م.
- ✓ نورية علي حمد، دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ط1، 2008م.
- ✓ مصباح الشيباني، المشاركة السياسية للمرأة العربية وآلتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالا، المجلة العربية للعلوم السياسية.
- ✓ خيرية مسعود الدباغ، الحق في حماية الأسرة في الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة (اتفاقية سيदाو نموذجا)، المؤتمر الدولي الثاني لحقوق الأسرة حق حماية الأسرة، تركيا، أبريل 2019.
- ✓ جون غودوين، تقرير العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في المنطقة العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- ✓ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي، (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).
- ✓ نرجس رودكر، فيمينيزم (الحركة النسوية) مفهومها، أصولها النظرية، وتياراتها الاجتماعية، تعريب هبة ضافر، بيروت، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2019.